القوة العاملة العربية، في هذه القطاعات، إلا أن افتقارها للتنظيم يجعل من تمركزها سبباً إضافياً لتدني أجورها؛ حيث يزداد العرض في هذه الفروع، من الأيدي العاملة العربية على الطلب من قبل السوق الاسرائيلية.

جدول رقم ٦[٥١]

الطلبات المعبأة من خلال مكاتب الاستخدام

	مجموع	فنيين	كتبة	صناعة	بناء	مواصلات	خدمات	عمال غير مهرة
١٩٧٧	٣٢٦٠	١	١	٣٠	٣٧٣	٤	٣٩	٢٨١٢
١٩٧٨	٣٧٢١	١	١	٤٧	٤٧٣	٢	١٦	٣١٨١
١٩٧٩	٣٨٤٢	–	–	٢٤	٢٩٦	٤	٢٩	٣٤٨٩
الطلبات غير المعبأة								
١٩٧٧	٥,٩٨٤	١٤٢	٣٣٤	١٤,٨	٣٤٧	٤٠	٢٤٩	٣٤٦٤
١٩٧٨	٨,٦٥	٢٣٣	٥١٢	٢,١٧٦	٣٨٠	٧٣	٢١٥	٤٥٧٥
١٩٧٩	٧,٧٢٥	٢٢٠	٤٦٥	٢,٠٨٣	٤٤٣	٦٧	٢٦٢	٤١٨٥
الحاجة في اسرائيل								
١٩٧٧	٢٣,١٠٣	٣٦٦	٢,٥٦٧	٢,٥١٥	١,٠٩٦	٣٠٠	٧٩٤	١٥,٤٦٩
١٩٧٨	٢٥,٤٦٦	٤٢٤	٣,٠٦٨	٣,١١٠	١,٠٥٥	٣٢٧	٧٠١	١٦,٧٨١
١٩٧٩	٢٥,٦٥٧	٤٠٠	٢,٩٥٧	٣,١٥٠	٩٢٢	٣٣٧	٨٠٣	١٧,٠٨٨

ويبين الجدول رقم ٦ تزايد الحاجة، في اسرائيل، للأيدي العاملة وبخاصة غير الفنية منها. حيث ارتفع عدد الطلبات غير المعبأة من قبل العمال اليهود رغم ازدياد الطلبات. بينما ارتفع عدد الطلبات المقدمة من قبل العمال العرب. أي أن هناك حاجة إلى ما يقارب ثمانية آلاف عامل في اسرائيل، حوالي نصفهم كعمال غير مهرة، وأكثر من ربعهم في قطاع الصناعة. ورغم وجود أكثر من ١٠٩٠٠ عاطل عن العمل، في اسرائيل، فضلاً عن وجود ٣٤٤٢١ باحث عن عمل حتى شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٨٠[٥٢] فقد ظل هناك نقص في الأيدي العاملة ضمن فروع الانتاج الرئيسية. أي أن هناك عاطلين عن العمل من جهة وفائضاً في الأيدي العاملة من جهة أخرى. والواضح أن اعداد الطلبات المعبأة، من قبل العمال العرب، عبر مكاتب الاستخدام، كما يبينها الجدول رقم ٦، أقل من الأعداد المطلوبة لسد حاجة الاقتصاد الاسرائيلي؛ حيث يتجاوز الطلب ضعفي العرض. وقد تخوف يوفال اليتسور من حدوث هذه الظاهرة فأشار إلى أنه في اللحظة التي يتوقف فيها التوسع الاقتصادي سوف تواجه اسرائيل عاطلين عن العمل، من جهة، ونقصاً في العمال من المناطق من جهة أخرى[٥٣].